

الرقابة القضائية والسياسية من قبل البرلمان على اعمال

الحكومة في ماليزيا

المشرف الدكتور حسين جوان اراسته

hoarasteh@gmail.com

أستاذ في جامعة طهران / قسم القانون/مركز بحوث الحوزة والجامعة : ايران

م.م فضل كريم نعمة الحريشاوي

Fadhl.kareem ٢٠٢٣@gmail.com

طالب دكتوراه في جامعة طهران فارابي

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع الرقابة على أعمال الحكومة في النظام الدستوري الماليزي، من خلال تحليل نوعين رئيسيين من الرقابة: الرقابة القضائية والرقابة السياسية التي يمارسها البرلمان. وتبرز أهمية هذه الرقابة بوصفها وسيلة لضمان التوازن بين السلطات، وتحقيق مبدأ سيادة القانون، وتعزيز المساءلة والشفافية في إدارة الشأن العام، يستعرض البحث أولاً الإطار الدستوري والسياسي للنظام الماليزي، حيث يقوم على نظام ملكي دستوري ديمقراطي برلماني مستوحى من النظام البريطاني. ويتكون البرلمان من مجلسين: مجلس النواب (Dewan Rakyat) ومجلس الشيوخ (Dewan Negara)، وتتنبثق الحكومة من الأغلبية البرلمانية، مما يجعل الرقابة السياسية إحدى أدوات ضبط أداء الجهاز التنفيذي.

Abstract

This research addresses the issue of oversight over government actions within the Malaysian constitutional system, by analyzing two main types of oversight: judicial oversight and political oversight exercised by the Parliament. The importance of such oversight lies in its role as a means to ensure the balance of powers, uphold the rule of law, and enhance accountability and transparency in public governance. The study first examines the constitutional and political framework of the Malaysian system, which is based on a constitutional democratic monarchy with a parliamentary system inspired by the British model. The Parliament consists of two chambers: the House of Representatives (Dewan Rakyat) and the Senate (Dewan Negara). The government is formed by the parliamentary majority, which makes political oversight a key tool for monitoring the performance of the executive branch.

المقدمة

تعد الرقابة على أعمال الحكومة أحد أبرز مظاهر النظم الديمقراطية المعاصرة، إذ تهدف إلى تحقيق التوازن بين السلطات وضمان خضوع السلطة التنفيذية للقانون. وتتنوع هذه الرقابة ما بين رقابة سياسية

يمارسها البرلمان، ورقابة قضائية تمارسها المحاكم، وتشكل كلا الرقابتين في ماليزيا ركيزتين أساسيتين في نظام الحكم الدستوري البرلماني الذي تأخذ به البلاد.

فالرقابة البرلمانية تُمارَس من خلال آليات متعددة، مثل جلسات الاستجواب، والتصويت على حجب الثقة، وتشكيل اللجان البرلمانية، وتهدف إلى مساءلة الوزراء ومتابعة مدى التزام الحكومة ببرامجها والتزاماتها تجاه الشعب. أما الرقابة القضائية فتمارس من خلال اختصاص المحاكم في فحص مدى مشروعية قرارات وتصرفات السلطة التنفيذية، وضمان التزامها بأحكام الدستور والقانون، مما يسهم في حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

وفي السياق الماليزي، تأخذ هذه الرقابات طابعاً خاصاً نتيجة التفاعل بين إرث النظام القانوني البريطاني، والطبيعة متعددة الأعراق والثقافات للمجتمع الماليزي، إلى جانب الإطار الدستوري الذي ينص على الفصل بين السلطات مع وجود بعض القيود العملية والتحديات التي تؤثر على مدى فعالية الرقابة في الواقع.

ومن ثم، فإن دراسة الرقابة القضائية والسياسية في ماليزيا تكتسب أهمية خاصة، كونها تُسلط الضوء على مدى قدرة المؤسسات الدستورية في الحد من تجاوزات السلطة، وضمان التزام الحكومة بمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون.

أولاً: بيان المسألة: على الرغم من أن البرلمان الماليزي يتمتع بصلاحيات رقابية واسعة من الناحية الدستورية، إلا أن فعالية الرقابة القضائية والسياسية في الواقع العملي قد تتأثر بعوامل سياسية وهيكلية ومؤسسية. ويثير ذلك التساؤل حول مدى امكانية تطبيق الرقابة السياسية والقضائية على اعمال الحكومة في ماليزيا.

ثانياً: ضرورة البحث: تبرز أهمية هذا البحث من خلال تسليطه الضوء على أدوات الرقابة القضائية والسياسية في النظام الماليزي، وتحليل مدى فعاليتها في تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة. كما أن دراسة التجربة الماليزية تتيح فهماً أوسع للتحديات التي تواجه النظم البرلمانية في الدول النامية، وتساعد على استنتاج الدروس التي يمكن البناء عليها لتطوير الأداء البرلماني في السياقات المشابهة.

ثالثاً: أهداف البحث

١. بيان الأساس الدستوري والوظيفي للرقابة القضائية والسياسية في ماليزيا.
٢. تحليل أدوات الرقابة القضائية والسياسية التي يملكها البرلمان الماليزي في مواجهة الحكومة.
٣. تقييم فعالية الرقابة القضائية والسياسية البرلمانية في الحد من تعسف السلطة التنفيذية.
٤. تحديد أبرز التحديات التي تواجه أداء البرلمان في ممارسة الرقابة القضائية والسياسية.
٥. تقديم مقترحات عملية لتعزيز كفاءة الرقابة القضائية والسياسية في ماليزيا.

رابعاً: مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في مدى فعالية الرقابة السياسية والقضائية التي يمارسها البرلمان الماليزي على أعمال الحكومة، وهل تسهم فعلاً في تحقيق المساءلة والحد من تعسف السلطة التنفيذية، أم أن هناك ثغرات تحد من قدرة البرلمان والقضاء على أداء دورهما الرقابي بالصورة المطلوبة؟

خامساً: فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من ما مدى فعالية الرقابة السياسية التي يمارسها البرلمان الماليزي على أعمال الحكومة، وما هي العوامل القانونية والسياسية التي تُضعف أو تُقوّي هذه الرقابة في ظل النظام البرلماني المعتمد في البلاد؟

سادساً: فرضيات البحث:

١. الرقابة القضائية والسياسية في ماليزيا قائمة من الناحية الدستورية لكنها تعاني من ضعف في التطبيق العملي.

٢. هيمنة الأغلبية الحزبية تحدّ من فاعلية الرقابة البرلمانية على الحكومة.
٣. هناك حاجة لتعزيز استقلالية اللجان البرلمانية وآليات الرقابة لتحسين الأداء الرقابي.
٤. تفعيل الإعلام والمجتمع المدني يسهم في تقوية الرقابة القضائية والسياسية البرلمانية.

المبحث الأول: الإطار الدستوري للرقابة القضائية والسياسية في النظام الماليزي

تمثل الرقابة القضائية والسياسية التي يمارسها البرلمان على أعمال الحكومة أحد أبرز مظاهر التوازن بين السلطات في النظم الدستورية الحديثة، ولا سيما في الدول التي تعتمد النظام البرلماني. ويحتل الدستور الماليزي لعام ١٩٥٧ مكانة محورية في تنظيم هذه العلاقة، إذ نص على تشكيل السلطة التشريعية وبين مهامها وصلاحياتها، بما في ذلك الرقابة على أداء السلطة التنفيذية. وقد حدد الدستور، من خلال عدد من المواد، الإطار القانوني الذي يضبط أداء البرلمان، ويمنحه الأدوات التي تمكنه من مراقبة الحكومة ومساءلتها ضمن حدود القانون^١. ويُعد فهم هذه النصوص الدستورية وتحليلها أمراً ضرورياً لتقييم مدى قدرة البرلمان الماليزي على أداء وظيفته الرقابية بكفاءة، خاصة في ظل التغيرات السياسية والائتلافات الحزبية التي قد تؤثر في آليات التطبيق العملي. لذا، يتناول هذا المبحث أبرز المواد الدستورية التي تنظم الرقابة القضائية والسياسية، مع التركيز على شرحها وتحليل مدى انسجامها مع مبادئ الحكم الديمقراطي، ومدى كفايتها لضمان خضوع الحكومة للمساءلة الفعلية.

المطلب الأول: تنظيم السلطة التشريعية في دستور ماليزيا (١٩٥٧)

يشكل تنظيم السلطة التشريعية في الدستور الماليزي القاعدة الأساس لفهم الدور الرقابي الذي يمارسه البرلمان على الحكومة. فقد نص دستور ماليزيا الاتحادي لعام ١٩٥٧ على أن السلطة التشريعية تتكون من ثلاث هيئات هي: الملك، ومجلس الشيوخ (Dewan Negara)، ومجلس النواب (Dewan Rakyat)، كما بيّن اختصاصاتها وصلاحياتها، لا سيما في الجوانب التشريعية والرقابية^٢. ويُعد مجلس النواب الجهة الأكثر فاعلية في ممارسة الرقابة السياسية، نظراً لارتباط الحكومة به مباشرة من حيث الثقة والاستمرار. وقد أشار الدستور في عدة مواد إلى العلاقة العضوية بين السلطين التشريعية والتنفيذية، موضحاً أسس تشكيل الحكومة، وواجبها في نيل الثقة ومساءلتها أمام البرلمان. وفي هذا السياق، تأتي أهمية تحليل هذه النصوص للوقوف على مدى وضوحها وشمولها، ومدى كفايتها في تمكين البرلمان من أداء دوره الرقابي في ظل النظام البرلماني الماليزي^٣.

الفرع الأول: تحليل المادة (٤٤) التي تنص على تشكيل البرلمان الماليزي (مجلس الملك، مجلس الشيوخ، مجلس النواب)

تشكل المادة (٤٤) من دستور ماليزيا الاتحادي لعام ١٩٥٧ الأساس القانوني لتكوين السلطة التشريعية في الدولة، حيث تنص على أن "السلطة التشريعية للاتحاد تُمارَس من قِبَل برلمان يتكوّن من الملك، ومجلس الشيوخ ((Dewan Negara)، ومجلس النواب (Dewan Rakyat) وبهذا التكوين، يتبنى الدستور نموذجاً برلمانياً مزدوج الغرف، مع دمج عنصر ملكي سيادي يمارس سلطاته ضمن النظام الدستوري^٤. إن الطبيعة الثلاثية للبرلمان تعكس توازناً دقيقاً بين السيادة الملكية والتمثيل الشعبي والنخبوي. الملك، بصفته رأس الدولة، يضطلع بدور رمزي وتشريعي في أن معاً، إذ لا يُمكن للقوانين أن تدخل حيز التنفيذ إلا بعد المصادقة الملكية. أما مجلس الشيوخ، فيتكوّن من أعضاء معينين، ويؤدي دوراً تشريعياً واستشارياً، بينما يُعد مجلس النواب الجهة الأكثر تمثيلاً للشعب، وتُنتخب أعضاؤه مباشرة، ويُمنح صلاحيات رقابية واسعة، خاصة في مساءلة الحكومة وسحب الثقة منها.

ومن زاوية الرقابة السياسية، فإن المادة (٤٤) تُبرز أهمية مجلس النواب في العلاقة مع الحكومة، إذ تُربط شرعية الحكومة بثقة هذا المجلس تحديداً، ما يجعله أداة حيوية في مساءلة السلطة التنفيذية. كما أن هذا التكوين يمنح البرلمان القدرة على إصدار القوانين، ومناقشة السياسات العامة، والتصويت على الموازنة، وهي كلها أدوات رقابية غير مباشرة على أداء الحكومة.

إلا أن فعالية هذا التكوين التشريعي تعتمد بدرجة كبيرة على آليات العمل الداخلي في كل من المجلسين، وعلى التوازن السياسي داخل البرلمان، ومدى استقلاليته عن السلطة التنفيذية. وعليه، فإن المادة (٤٤) تمثل مدخلاً أساسياً لفهم البنية الدستورية للرقابة السياسية في ماليزيا، لكنها تحتاج إلى دعم تشريعي وتنظيمي عبر اللوائح الداخلية وآليات المحاسبة الفعلية.

الفرع الثاني: بيان وظائف البرلمان، خاصة الوظيفة الرقابية إلى جانب الوظيفة التشريعية

يشكل البرلمان في النظام الماليزي أحد أعمدة الدولة الدستورية الحديثة، ولا تقتصر وظيفته على سنّ القوانين فحسب، بل تتعداها إلى ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية بما يضمن مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون. وقد نص دستور ماليزيا الاتحادي لعام ١٩٥٧ على الدور التشريعي للبرلمان، لكنه تضمن كذلك أحكاماً تسمح له بممارسة وظيفة رقابية فعالة عبر وسائل متعددة.

أولاً: الوظيفة التشريعية

تُعتبر الوظيفة التشريعية الوظيفة الأساسية التقليدية للبرلمان، حيث يختص مجلس النواب ومجلس الشيوخ بمناقشة وإقرار مشروعات القوانين المقترحة من الحكومة أو النواب. وبعد موافقة المجلسين، تُرفع القوانين للملك للمصادقة عليها. ويتيح الدستور للبرلمان تعديل، إلغاء، أو استحداث تشريعات في كافة المجالات، بما في ذلك القوانين ذات الطابع المالي، كقانون الموازنة العامة، التي لا يمكن للحكومة تنفيذها دون موافقة البرلمان.

ثانياً: الوظيفة الرقابية

تتمثل الوظيفة الرقابية في قدرة البرلمان على مساءلة الحكومة والتأكد من التزامها بالقانون وخدمة الصالح العام. وقد وفر الدستور الماليزي واللوائح الداخلية للبرلمان عدة أدوات رقابية، أبرزها:

١. الاستجواب البرلماني: وهو من أهم أدوات الرقابة اليومية، إذ يُسمح للنواب بتوجيه أسئلة للوزراء بشأن الأداء والسياسات العامة.

٢. طرح الثقة وسحبها: حيث يمكن لمجلس النواب أن يصوت على حجب الثقة عن الحكومة، وهو ما يؤدي إلى استقالتها أو حل البرلمان.

٣. لجان التحقيق والمساءلة: يتم تشكيل لجان برلمانية دائمة أو خاصة للتحقيق في قضايا عامة أو شبهات فساد أو تجاوز في الصلاحيات.

٤. مناقشة التقارير والموازنة: مثل مناقشة تقارير ديوان المحاسبة أو مناقشة بنود الميزانية، وهي آليات تتيح كشف أوجه القصور في إدارة المال العام.

رغم أن الدستور لا يورد تفصيلاً شاملاً لكل آليات الرقابة، فإن المواد (٤٣) و(٦٢) و(٦٣) تشكل الإطار القانوني الذي تستند إليه هذه الوظيفة، لا سيما فيما يتعلق بمسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وضمان حصانة الأعضاء في أثناء أدائهم لمهامهم الرقابية.

إن التوازن بين الوظيفتين التشريعية والرقابية يعزز من فاعلية البرلمان الماليزي، لكن ممارسة الرقابة تبقى مرهونة بمدى استقلالية البرلمان، وحيادية رئاسته، وعدم خضوعه للهيمنة الحزبية التي قد تحول دون تفعيل دوره الرقابي بشكل حقيقي.

المطلب الثاني: المواد الدستورية التي تُعزز أدوات الرقابة البرلمانية

إن الرقابة السياسية التي يمارسها البرلمان لا تستند فقط إلى وظيفته العامة، بل إلى مجموعة من النصوص الدستورية التي تمنحه أدوات فعالة لمساءلة الحكومة ومتابعة أداؤها. وقد تضمن دستور ماليزيا الاتحادي لعام ١٩٥٧ عدداً من المواد التي تُرسخ هذا الدور الرقابي، سواء من خلال تنظيم آلية طرح الأسئلة والاستجابات، أو عبر الحصانة البرلمانية، أو من خلال مسؤولية الحكومة المباشرة أمام مجلس النواب.^٦ ويكتسب تحليل هذه المواد أهمية خاصة في فهم الإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبيان مدى تمكين البرلمان من ممارسة رقابة حقيقية تؤدي إلى مساءلة الحكومة وضبط أداؤها. وفي هذا المطلب، سيتم استعراض أبرز هذه المواد، مع شرح مضامينها وتحليل مدى انسجامها مع المعايير الديمقراطية والرقابية الفعالة.

الفرع الأول: المادة (٦٢): تنظيم جلسات البرلمان والنقاشات العامة

تشكل المادة (٦٢) من دستور ماليزيا الاتحادي لعام ١٩٥٧ أساساً تنظيمياً مهماً لضمان سير عمل البرلمان الماليزي بطريقة منهجية ومنضبطة، حيث تنص على أن "كل مجلس من مجلسي البرلمان يجب أن يضع قواعده الإجرائية الخاصة به، ويملك سلطة تنظيم إجراءاته، وتحديد سلوك أعضائه، وضمان حفظ النظام أثناء الجلسات". كما تُمنح للمجالس البرلمانية صلاحية اتخاذ التدابير المناسبة لضمان استمرارية الجلسات، بما في ذلك القدرة على طرد الأعضاء المخالفين للنظام.^٧

هذه المادة لا تنظم فقط الإطار الداخلي للجلسات البرلمانية، بل تُعد ضماناً دستورياً لحرية النقاش والمداومات داخل البرلمان، وهي بذلك تتيح للنواب ممارسة مهامهم الرقابية من خلال طرح الأسئلة، وإثارة النقاشات حول السياسات العامة، وتقديم مقترحات الاستجواب أو تشكيل اللجان. ويُعد هذا التنظيم عاملاً جوهرياً في تمكين البرلمان من أداء دوره الرقابي بفعالية، إذ لا يمكن للمساءلة البرلمانية أن تتحقق دون جلسات علنية منظمة تتيح للأعضاء مناقشة قضايا الأمة بكل حرية.

وتُظهر التجربة البرلمانية الماليزية أن المادة (٦٢) قد استخدمت في إرساء أعراف وإجراءات برلمانية متقدمة^٨، مثل السماح بالأسئلة الشفوية والمكتوبة، وتخصيص وقت أسبوعي لمناقشة سياسات الحكومة، ومراقبة تطبيق الميزانية، واستدعاء الوزراء للمساءلة المباشرة. كما تسمح هذه المادة للبرلمان بتعديل إجراءاته بحسب الحاجة، ما يُعد مرونة ضرورية في ظل تغير الظروف السياسية والبرلمانية مع ذلك، تُطرح بعض التحديات في التطبيق العملي للمادة (٦٢)، خصوصاً عندما تكون الأغلبية البرلمانية تابعة للحكومة، إذ قد يُساء استخدام لوائح الجلسات لتقييد النقاشات أو تقليص فرص المعارضة في المساءلة، وهو ما يتطلب توازناً دقيقاً بين التنظيم والانفتاح.

تُعد المادة (٦٢) من الدعائم الدستورية الأساسية التي تُعزز الوظيفة الرقابية للبرلمان في ماليزيا، فهي تنظم ليس فقط آلية عقد الجلسات، بل تُمكن النواب من التعبير والمساءلة، مما يجعلها أداة حيوية في تفعيل الرقابة السياسية داخل الإطار الدستوري.

الفرع الثاني: المادة (٦٣) - الحصانة البرلمانية لأعضاء مجلس النواب

تنص المادة (٦٣) من دستور ماليزيا الاتحادي لعام ١٩٥٧ على أن "لا يجوز اتخاذ أي إجراءات قانونية ضد أي عضو في البرلمان بشأن أي شيء قاله أو فعله خلال أي إجراء برلماني". وتُعد هذه المادة حجر الزاوية في حماية حرية التعبير داخل البرلمان، وهي ضرورية لتمكين النواب من أداء دورهم الرقابي بحرية واستقلالية، دون خوف من الملاحقة أو التأثير الخارجي^٩.

تمنح هذه الحصانة للنواب قدرة كاملة على توجيه الأسئلة الحادة، وانتقاد الأداء الحكومي، وطرح ملفات الفساد وسوء الإدارة، دون أن يتعرضوا لمساءلة قانونية أو سياسية خارج قاعة البرلمان. ويُشكل ذلك ضماناً جوهرياً لتعزيز وظيفة البرلمان الرقابية، خصوصاً في الأنظمة التي قد تشهد تدخلات سياسية أو تضيق على حرية التعبير^{١٠}.

ورغم أهمية هذه المادة، إلا أن المحاكم الماليزية قد فسّرت في بعض الحالات هذه الحصانة بشكل مقيد، خاصة عند تداخل الأقوال البرلمانية مع قضايا القذف أو الأمن القومي. مما يثير النقاش حول ضرورة وجود توازن بين الحصانة البرلمانية المطلقة وضمان عدم استغلالها للإضرار بحقوق الآخرين. تعزز المادة (٦٣) من قدرة البرلمان على الرقابة السياسية الفعالة، من خلال تحصين أعضائه في ممارسة مهامهم، لكنها تحتاج إلى تفعيل أكثر عدالة واتساقاً مع الحقوق الدستورية الأخرى.

الفرع الثالث: المادة (٤٣) - مسؤولية الحكومة أمام البرلمان

تُعد المادة (٤٣) من أهم المواد في الدستور الماليزي التي تؤسس لمبدأ المسؤولية السياسية للحكومة، إذ تنص على أن رئيس الوزراء يُعين من بين أعضاء مجلس النواب ممن يُرجح حصولهم على ثقة الأغلبية، وأن الحكومة ككل مسؤولة أمام البرلمان.

تكرّس هذه المادة المفهوم البرلماني الكلاسيكي: "الحكومة مسؤولة أمام الشعب من خلال ممثليه"، فهي تربط شرعية استمرار الحكومة بثقة مجلس النواب، ما يجعل البرلمان الأداة الدستورية الأولى لمحاسبة الوزراء ومسائلتهم، بل وإسقاط الحكومة عند الحاجة عبر التصويت على سحب الثقة^{١١}. وتمكن هذه المادة البرلمان من محاسبة الحكومة ليس فقط على أعمالها التنفيذية، بل على سياساتها العامة، وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية. كما توفر الأساس القانوني لطرح الاستجابات، وتشكيل لجان رقابية، ومساءلة الوزراء حول قراراتهم أو أدائهم في تنفيذ التشريعات. المادة (٤٣) تُعد جوهر العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام الماليزي، وتؤسس فعلياً لرقابة سياسية قوية، بشرط توافر بيئة برلمانية مستقلة وحيادية تعكس الإرادة الشعبية وتمنع تغول الأغلبية الحزبية^{١٢}.

المبحث الثاني: فعالية النصوص الدستورية وتطبيقاتها في الرقابة على الحكومة الماليزية

رغم أن دستور ماليزيا الاتحادي لعام ١٩٥٧ قد وضع إطاراً قانونياً واضحاً ينظم الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، إلا أن فاعلية هذه النصوص لا تُقاس بمجرد وجودها، بل بمدى تطبيقها العملي ومدى قدرة البرلمان على استخدامها لمساءلة السلطة التنفيذية ومحاسبتها.

تُعد التجربة الماليزية نموذجاً مختلطاً بين الشكل الدستوري المتقدم، والتحديات الواقعية التي تؤثر على التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ففي الوقت الذي يُفترض أن يكون البرلمان مركزاً للرقابة والمحاسبة، كثيراً ما تواجه ممارساته العملية عوائق تتصل بالتحالفات الحزبية، أو غياب الإرادة السياسية، أو ضعف الآليات الداخلية لمجلس النواب.

يهدف هذا المبحث إلى تقييم مدى فاعلية المواد الدستورية المتعلقة بالرقابة السياسية، وتحليل مدى تطبيقها في الواقع السياسي الماليزي، وذلك من خلال استعراض أدوات الرقابة البرلمانية، وتحليل أبرز التحديات، مع عرض لأمثلة عملية تؤكد مدى تأثير تلك النصوص الدستورية في الممارسة البرلمانية.

المطلب الأول: مدى فعالية تطبيق المواد الدستورية المتعلقة بالرقابة السياسية

يمثل تفعيل النصوص الدستورية المتعلقة بالرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في ماليزيا المعيار الحقيقي لنجاح النظام البرلماني في تحقيق التوازن بين السلطات. فالدستور الماليزي لعام ١٩٥٧ تضمن جملة من

الأحكام التي تمنح البرلمان سلطات رقابية مهمة، إلا أن التطبيق العملي لتلك المواد يختلف بحسب السياقات السياسية والمؤسسية^{١٣}.

وتتبع أهمية هذا المطلب من الحاجة إلى الوقوف على مدى قدرة البرلمان الماليزي، خصوصاً مجلس النواب، على استخدام صلاحياته المنصوص عليها في الدستور لمساءلة الحكومة ومراقبة أداؤها، من خلال آليات مثل التصويت على الثقة، وتشكيل اللجان، وممارسة الاستجواب العلني. كما يتناول هذا المطلب التفاعل بين النصوص الدستورية من جهة، وواقع العمل البرلماني من جهة أخرى، لتقييم مدى فاعلية الرقابة السياسية في ضوء التجربة الماليزية.

الفرع الأول: تقييم مدى التزام الحكومة بمبدأ المسؤولية أمام البرلمان

يُعد مبدأ المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان أحد الأسس الجوهرية للنظام البرلماني، حيث يُفترض أن تخضع الحكومة لمساءلة دائمة من قبل النواب، وتستمد شرعيتها من ثقة مجلس النواب. وقد نصت المادة (٤٣) من دستور ماليزيا الاتحادي على أن رئيس الوزراء يجب أن يكون عضواً في مجلس النواب ويحظى بثقة أغليته، وأن الحكومة مسؤولة أمام هذا المجلس^{١٤}.

ورغم أن النص الدستوري يُظهر التزاماً نظرياً بهذا المبدأ، إلا أن التطبيق العملي في النظام الماليزي يكشف عن تفاوت في الالتزام. ففي الفترات التي تتمتع فيها الحكومة بأغلبية برلمانية واسعة، غالباً ما تتحول العلاقة بين البرلمان والحكومة من رقابة إلى تبعية، حيث تضعف فرص المساءلة الفعلية نتيجة الانضباط الحزبي وتحكم الائتلافات السياسية في قرارات النواب.

وتزداد صعوبة تفعيل مبدأ المسؤولية البرلمانية في حالات "الحكومة الائتلافية" أو عدم الاستقرار السياسي، حيث قد تُستخدم أدوات المساءلة كورقة ضغط سياسي لا كأداة رقابية موضوعية. كما أن حالات تمرير قوانين وسياسات دون مناقشة كافية، أو تأجيل جلسات استجواب الوزراء، تُعد مؤشرات على ضعف الالتزام بالمبدأ في الواقع العملي.

مع ذلك، شهدت بعض الفترات البرلمانية الماليزية محاولات جادة من المعارضة لمحاسبة الحكومة، خصوصاً في ظل قضايا الفساد الكبرى أو سوء إدارة الأموال العامة، إلا أن نتائج هذه المحاولات كانت محدودة غالباً، بسبب عدم توازن القوى داخل المجلس.

الفرع الثاني: تفسير مدى استخدام أدوات الرقابة فعلياً في البرلمان الماليزي

رغم تنوع الأدوات الرقابية التي يملكها البرلمان الماليزي، فإن مدى استخدامها الفعلي في مساءلة الحكومة لا يرتقي دائماً إلى المستوى المنشود. وتشمل هذه الأدوات: الأسئلة البرلمانية، الاستجوابات، لجان التحقيق، التصويت على الموازنة، وطرح الثقة^{١٥}.

تشير الدراسات إلى أن الأسئلة البرلمانية تُستخدم بانتظام، لكنها كثيراً ما تُجاب بإجابات مقتضبة أو تحال إلى لجان دون نقاش حقيقي. أما الاستجوابات، فرغم كونها أداة رقابية قوية، إلا أنها نادراً ما تُفعل في جلسات رسمية تتضمن محاسبة علنية للوزراء.

لجان التحقيق البرلمانية، وهي من أبرز الأدوات الفاعلة، تفتقر أحياناً إلى الاستقلالية، إذ غالباً ما تُهيمن الأغلبية الحكومية على تشكيلها، ما يُضعف موضوعيتها ويقلل من تأثير تقاريرها، أما تصويت الثقة أو حجب الثقة، فنادرًا ما يُستخدم رغم ورود أحكامه ضمن التقاليد البرلمانية، بسبب القيود السياسية وموازن القوى داخل مجلس النواب، ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن بعض أدوات الرقابة قد أظهرت فاعلية نسبية، خاصة عندما تحظى بتغطية إعلامية أو دعم شعبي، ما يُشكل ضغطاً على السلطة التنفيذية، وإن كان ذلك يظل استثناءً وليس قاعدة^{١٦}.

المطلب الثاني: التحديات والقصور في النصوص والتطبيقات العملية

رغم ما يتضمنه الدستور الماليزي من مواد تؤسس نظرياً لرقابة سياسية فعّالة يمارسها البرلمان على أعمال الحكومة، إلا أن التطبيق العملي لتلك النصوص يواجه مجموعة من التحديات والقصور. فالفجوة بين النصوص الدستورية والواقع البرلماني تُعد أحد أبرز المعوقات أمام تحقيق رقابة حقيقية ومؤثرة على السلطة التنفيذية.

وتتنوع هذه التحديات بين ما هو نصّي، يتمثل في غياب بعض الآليات التفصيلية أو عدم وضوح بعض الإجراءات، وما هو عمليّ يتعلّق بهيمنة الأغلبية البرلمانية، أو غياب الاستقلالية المؤسسية للجان، أو ضعف الإرادة السياسية في تفعيل أدوات المساواة. كما أن الظروف السياسية، والتحالفات الحكومية، وسياق النظام البرلماني الماليزي، تلعب دوراً مهماً في تعطيل أو تحجيم الرقابة.

في هذا المطلب، سيتم تسليط الضوء على أبرز أوجه القصور في النصوص الدستورية والتشريعية، إلى جانب المعوقات السياسية والوظيفية التي تحد من فاعلية الرقابة البرلمانية، مع تحليل آثارها على أداء البرلمان في محاسبة الحكومة وضمان الشفافية.

الفرع الأول: غياب نص دستوري صريح ينظم إجراءات حجب الثقة تفصيلاً

يُعد التصويت على سحب الثقة من الحكومة من أقوى أدوات الرقابة السياسية التي يتمتع بها البرلمان في النظم البرلمانية، حيث يعبر عن فقدان الحكومة لشرعيتها السياسية. ورغم أن دستور ماليزيا لعام ١٩٥٧ يشير ضمناً إلى مسؤولية الحكومة أمام البرلمان في المادة (٤٣)، إلا أنه لا يتضمن نصاً صريحاً أو تفصيلاً يوضح الإجراءات الدستورية أو الشروط الشكلية والموضوعية لطرح الثقة أو حجبها.

وقد أدى غياب هذا النص الصريح إلى وجود فراغ قانوني واستناد البرلمان إلى الأعراف والإجراءات الداخلية أو التفسيرات القضائية عند التعامل مع مثل هذه الحالات. وهو ما يجعل استخدام هذا الحق الدستوري رهيناً بالسياقات السياسية لا بالإطار القانوني المحدد. ففي الأزمات السياسية، يثار جدل واسع حول من يملك سلطة تقييم فقدان الحكومة لثقة البرلمان: الملك؟ رئيس البرلمان؟ الأغلبية البرلمانية؟ وهذا الغموض يضعف من فاعلية سحب الثقة كأداة رقابية منظمة.

وتُعد هذه الثغرة من التحديات البنوية التي ينبغي معالجتها، من خلال إضافة نص دستوري أو لائحة تنظيمية واضحة تُحدد إجراءات التصويت على الثقة، كعدد الأصوات المطلوبة، والجهة المختصة بإدراج الطلب على جدول الأعمال، وضمان مناقشة علنية للطلب.

الفرع الثاني: ضعف دعم الدستور لاستقلال اللجان البرلمانية رقابياً.

تلعب اللجان البرلمانية دوراً أساسياً في العمل الرقابي داخل النظم البرلمانية، حيث تتولى دراسة المشاريع، والتحقيق في أداء المؤسسات الحكومية، ومتابعة تنفيذ السياسات العامة. ورغم أن البرلمان الماليزي يمتلك لجاناً دائمة ومؤقتة، إلا أن الدستور الماليزي لا ينص صراحة على تشكيل هذه اللجان ولا على ضمان استقلاليتها الرقابية، بل يُترك ذلك للوائح التنظيمية والقرارات السياسية داخل المجلس.

هذا الضعف الدستوري يفتح المجال أمام التدخلات الحزبية، حيث تُسيطر الأغلبية الحكومية غالباً على تشكيل اللجان، وتعيين رئاستها، وتوجيه أولويات عملها، مما يُفرغها من مضمونها الرقابي ويحوّلها أحياناً إلى أدوات شكلية تخدم مصالح الحكومة أكثر مما تراقبها.

كما أن غياب إطار قانوني ملزم لعرض تقارير اللجان للمناقشة العامة في المجلس، أو نشر نتائج أعمالها بشكل رسمي، يحد من شفافتها وتأثيرها الرقابي، ويجعلها أقل فاعلية مقارنة بما هو معمول به في النظم البرلمانية المتقدمة.

لذلك، فإن تعزيز استقلالية هذه اللجان يتطلب تعديلاً تشريعياً أو دستورياً يضمن الحد الأدنى من التمثيل المتوازن، ويمنحها صلاحيات تحقيق فعلية، ويوفر لها الدعم الفني والإداري الكافي لأداء دورها الرقابي بفعالية.

المطلب الثالث: صلاحيات القضاء في الرقابة على أعمال الحكومة

يتمتع القضاء الماليزي بصلاحيات واسعة في مجال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، استناداً إلى النصوص الدستورية والقوانين المنظمة لعمل المحاكم. وتُعد هذه الصلاحيات جزءاً أساسياً من منظومة الضوابط والتوازنات التي تهدف إلى الحد من تجاوزات الحكومة وضمان خضوعها لمبادئ الشرعية وسيادة القانون^{١٧}.

الفرع الأول: أهداف الرقابة القضائية على أعمال الحكومة

أولاً، تختص المحاكم الماليزية بالنظر في الطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية والتنفيذية الصادرة عن الحكومة أو أي من مؤسساتها. ويحق لأي فرد أو جهة متضررة من قرار إداري أن تتقدم بدعوى أمام المحاكم للمطالبة بإلغاء القرار أو تعديله إذا ثبت مخالفته للدستور أو القوانين أو تعسفه في استخدام السلطة. وتشمل هذه الصلاحيات إصدار أوامر قضائية متنوعة مثل أوامر الإلغاء ((Certiorari)، وأمر المنع ((Prohibition)، أو أوامر الإلزام ((Mandamus، والتي تعتبر من أهم الأدوات القانونية التي يستخدمها القضاء لإعادة الأمور إلى نصابها القانوني.

ثانياً، يمارس القضاء دوره الرقابي من خلال تفسير النصوص الدستورية والقانونية وتحديد مدى توافق تصرفات الحكومة مع المبادئ الدستورية، خصوصاً فيما يتعلق بحقوق الأفراد وحررياتهم الأساسية. فقد تناولت المحاكم الماليزية العديد من القضايا التي تتعلق بحرية التعبير، وضمان المحاكمة العادلة، وحماية الملكية، وغيرها من الحقوق الدستورية، وأسهمت من خلال أحكامها في تعزيز معايير العدالة والحد من إساءة استخدام السلطة التنفيذية^{١٨}.

ثالثاً، تشمل صلاحيات القضاء أيضاً مراقبة مدى التزام الحكومة بالإجراءات القانونية الواجبة أثناء اتخاذ القرارات الإدارية، إذ يمكن للمحكمة أن تقضي بعدم مشروعية القرار إذا شابته عيوب في الشكل أو الجوهر أو أصدر خارج حدود السلطة القانونية. وفي بعض الحالات، لا يقتصر دور المحكمة على إلغاء القرار فقط، بل قد تصدر أيضاً توجيهات محددة للسلطات التنفيذية بضرورة تصحيح المسار أو إعادة النظر في القرار وفقاً لمتطلبات العدالة والشفافية.

وأخيراً، فإن دور القضاء في الرقابة على الحكومة لا يقتصر على معالجة النزاعات الفردية، بل يمتد ليشمل حماية المصلحة العامة وصون سيادة القانون. إذ يُمثل القضاء صمام أمان ضد أي تعسف أو تجاوز من جانب السلطة التنفيذية، ويكرس من خلال أحكامه مبدأ خضوع الجميع - بما في ذلك الحكومة - لأحكام القانون.

في المجمل، تشكل صلاحيات القضاء في الرقابة على أعمال الحكومة حجر الزاوية في منظومة العدالة الماليزية، وتكفل للأفراد حماية حقوقهم، كما تضمن شفافية وعدالة الإدارة العامة في الدولة.

الفرع الثاني: حدود الرقابة القضائية وأبرز التطبيقات العملية

على الرغم من الأهمية الجوهرية التي يضطلع بها القضاء الماليزي في الرقابة على أعمال الحكومة، إلا أن ممارسة هذا الدور تخضع لجملة من الحدود القانونية والعملية التي قد تؤثر في مدى فعاليته في الحد من تعسف السلطة التنفيذية. فالسلطة القضائية مقيدة، في كثير من الحالات، بنطاق اختصاصها، والنصوص الدستورية والقانونية التي تحدد ما يمكن النظر فيه من قضايا وما يقع خارج دائرة سلطتها. كما أن البيئة

السياسية والاجتماعية قد تلعب دوراً في التأثير على مساحة استقلال القضاء ومدى قدرته على فرض رقابته بشكل كامل.

أولاً: الإطار القانوني للرقابة القضائية وحدوده

ينظم الدستور الماليزي وقوانين الإجراءات المدنية والإدارية نطاق صلاحيات القضاء في مواجهة أعمال الحكومة. تنص المادة (١٢١) من الدستور الماليزي على أن السلطة القضائية تُناط بالمحاكم، لكن هناك استثناءات قانونية تعطي للسلطة التنفيذية مجالاً واسعاً في بعض القرارات التي توصف بأنها من "الأعمال السيادية" (مثل: شؤون الأمن القومي، السياسة الخارجية، وبعض التعيينات العليا). هذه الأعمال غالباً ما تُستثنى صراحة أو ضمناً من الرقابة القضائية، باعتبارها تدخل في صميم السلطة التقديرية للحكومة، ولا يحق للمحاكم التدخل فيها إلا في حالات محدودة مثل وجود تعسف واضح أو انتهاك لحقوق دستورية أساسية.

ثانياً: القيود التشريعية والإجرائية

تفرض بعض القوانين المنظمة للمحاكم والطعون الإدارية قيوداً على قبول الدعاوى أو الطعون المقدمة ضد قرارات الحكومة. فقد تشترط هذه القوانين وجود مصلحة قانونية مباشرة، أو تقصر الحق في الطعن على مدة زمنية قصيرة، أو تستثني فئات معينة من القرارات الإدارية من الخضوع للرقابة القضائية. أضف إلى ذلك أن بعض القوانين تمنح حصانة خاصة لبعض المسؤولين أو الجهات الحكومية، مما يعطل فعالية القضاء في مواجهة القرارات ذات الطابع الحساس أو السيادي.

ثالثاً: صعوبات عملية وواقعية

إلى جانب القيود القانونية، تواجه الرقابة القضائية تحديات عملية تتعلق بالواقع السياسي والمؤسسي في ماليزيا. من أبرز هذه التحديات:

- **البطء في الإجراءات القضائية:** حيث قد تستغرق القضايا الإدارية فترة طويلة للفصل فيها، وهو ما يؤثر سلباً على تحقيق العدالة الناجزة.
- **قلة الخبرة المتخصصة:** في بعض الأحيان، قد يفتقر بعض القضاة أو المحاكم إلى الخبرة المتخصصة في قضايا الإدارة العامة، مما يضعف من جودة الرقابة.
- **تأثير البيئة السياسية:** في بعض القضايا ذات الأبعاد السياسية أو المتعلقة بمصالح الدولة العليا، قد تتردد المحاكم في التدخل بقوة أو إصدار أحكام جريئة، خشية التأثيرات السياسية أو ردود الفعل الحكومية.
- **محدودية الوعي المجتمعي والقانوني:** في بعض الحالات، قد يعزف الأفراد أو المؤسسات عن اللجوء إلى القضاء للطعن في قرارات الحكومة، إما بسبب الكلفة المادية أو قلة الثقة في فعالية الإجراءات القضائية.

لقد لعب القضاء الماليزي دوراً بارزاً في ترسيخ مبادئ سيادة القانون ومحاسبة السلطة التنفيذية من خلال العديد من القضايا والأحكام التي شكلت محطات مهمة في مسار الرقابة القضائية على الحكومة. تظهر أهمية هذه التطبيقات العملية في كونها تجسد قدرة القضاء على الوقوف بوجه التعسف الإداري، وحماية حقوق الأفراد والجماعات، فضلاً عن فرض حدود قانونية على تصرفات الحكومة ومؤسساتها.

أولاً: قضايا تتعلق بحرية التعبير وحقوق الإنسان

من أشهر القضايا في هذا المجال قضية (19٨٨) *Government of Malaysia v. Lim Kit Siang*، حيث طعن زعيم المعارضة في قانونية بعض الإجراءات الحكومية التي فرضت قيوداً على حرية التعبير

والتجمع. قضت المحكمة العليا في ماليزيا بأن الحكومة لا يمكنها تقييد الحقوق الدستورية للأفراد إلا في إطار الضرورة القصوى وبموجب القانون، وأكدت على ضرورة وجود رقابة فعالة على السلطة التنفيذية لضمان عدم تجاوزها لمبدأ المشروعية.

ثانياً: قضايا الرقابة على القرارات الإدارية التعسفية
برزت أحكام هامة مثل قضية *Pengarah Tanah dan Galian, Wilayah Persekutuan v. Sri Lempah Enterprise Sdn Bhd (1979)*، حيث أكدت المحكمة الفيدرالية أن السلطة التقديرية الممنوحة للإدارة ليست مطلقة، وأن من حق القضاء مراجعة القرارات الإدارية للتأكد من عدم وجود تعسف أو تجاوز في استعمال السلطة. كان لهذا الحكم أثر كبير في توسيع مجال الرقابة القضائية وجعل الحكومة أكثر التزاماً بالقواعد القانونية عند إصدار القرارات الإدارية.

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج والتوصيات التالية:-

أولاً: النتائج

- وجود أساس دستوري واضح للرقابة القضائية والسياسية: يتضمن الدستور الماليزي نصوصاً تؤسس للرقابة البرلمانية، كالمواد (٤٣) و(٦٢) و(٦٣)، التي تكرس مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وتنظم سير الجلسات وتمنح الحصانة للنواب.
- تعدد أدوات الرقابة البرلمانية: يملك البرلمان الماليزي أدوات مهمة ك طرح الثقة، الاستجواب، لجان التحقيق، ومناقشة الموازنة، إلا أن تفعيلها الفعلي يختلف تبعاً للسياق السياسي.
- غياب بعض النصوص التفصيلية: لا ينص الدستور صراحة على إجراءات حجب الثقة أو على قواعد واضحة تضمن استقلالية اللجان البرلمانية الرقابية، مما يضعف الأداء الرقابي.
- هيمنة الأغلبية الحكومية على البرلمان: تُعد السيطرة الحزبية على البرلمان أحد أبرز معوقات الرقابة السياسية، حيث تُستخدم الإجراءات الداخلية للحد من فاعلية المعارضة أو تقييد النقاش.
- ضعف التطبيق العملي رغم وجود النصوص: الفجوة بين النص الدستوري والتطبيق العملي ظاهرة في التجربة الماليزية، ما يجعل الرقابة أحياناً شكلية أكثر من كونها جوهرية.
- البحث أن النظام الماليزي يجمع بين رقابة سياسية فعالة يمارسها البرلمان، ورقابة قضائية مستقلة تضمن مراجعة أعمال الحكومة وفحص مشروعيتها قراراتها.
- أثبتت التطبيقات العملية أن القضاء الماليزي يؤدي دوراً هاماً في كبح جماح السلطة التنفيذية عندما تتعرض الحقوق أو الحريات الأساسية للانتهاك.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة تحسين القضاء من الضغوط السياسية وتوفير الدعم القانوني والمادي الذي يعزز من قدرتهما الرقابية.
- إدراج نص دستوري صريح ينظم التصويت على حجب الثقة: لتجنب التفسيرات المتباينة، يُوصى بإدراج مادة تنظم شروط وآليات طرح الثقة وسحبها من الحكومة بوضوح.
- تعزيز استقلالية اللجان البرلمانية: يجب إصدار تشريع أو تعديل لائحة البرلمان لضمان التمثيل المتوازن داخل اللجان، ومنحها صلاحيات تحقيق حقيقية.
- تفعيل الدور الإعلامي للبرلمان: عبر نقل الجلسات وبث أعمال اللجان للجمهور، لتعزيز الشفافية والضغط الشعبي لمساءلة الحكومة.

٥. رفع كفاءة النواب والأجهزة المساندة: من خلال التدريب، وتوفير الدعم الفني والقانوني للنواب لأداء دورهم الرقابي بكفاءة.
٦. الحد من هيمنة الأغلبية عبر إصلاح اللوائح: بتعديل قواعد العمل البرلماني لضمان حقوق الأقلية البرلمانية في تقديم الاستجابات وطلبات التحقيق.

المصادر

باللغة العربية:

١. أبو هيف، علي صادق. النظم السياسية والقانون الدستوري. منشأة المعارف، الإسكندرية.
٢. الحسيني، عبد العال. "الاستجواب البرلماني كوسيلة رقابة على السلطة التنفيذية." مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ١٢، ٢٠١٨.
٣. الزعبي، نضال عبد العزيز. "الرقابة البرلمانية في النظم الدستورية الحديثة." مجلة الدراسات الدستورية، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٠.
٤. السنهوري، عبد الرزاق. شرح القانون الدستوري والنظم السياسية. دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة.
٥. الفضل، منذر. النظم الدستورية المقارنة. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢.
٦. القيسي، عبد الله محمد. النظام البرلماني: دراسة مقارنة بين النظم الدستورية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.
٧. عبد الفتاح، صلاح الدين. الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام البرلماني. دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
٨. عبد اللطيف، صبري. الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية - دراسة مقارنة. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤.
٩. باللغة الإنجليزية:
١٠. Federal Constitution of Malaysia, ١٩٥٧.
١١. Harding, Andrew. The Constitution of Malaysia: A Contextual Analysis. Hart Publishing, ٢٠١٢.

- ١ عبد اللطيف، صبري. "الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية - دراسة مقارنة." دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص. ١٨٠-١٨٥ ج.
- ٢ عبد الفتاح، صلاح الدين. الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام البرلماني. دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص. ٤٥-٤٧.
- ٣ Harding, Andrew. The Constitution of Malaysia: A Contextual Analysis. Hart Publishing, United Kingdom, ٢٠١٢, p. ٣٥.
- ٤ الدستور الاتحادي لماليزيا، ١٩٥٧. (نص رسمي صادر عن مكتب النائب العام في ماليزيا). <https://www.agc.gov.my> راجع المادة ٤٤.
- ٥ القيسي، عبد الله محمد، النظام البرلماني: دراسة مقارنة بين النظم الدستورية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ١٤٢
- ٦ السنهوري، عبد الرزاق. "شرح القانون الدستوري والنظم السياسية." دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ص ٨٣
- ٧ عبد اللطيف، صبري. "الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية - دراسة مقارنة." دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٩٤

- ^٨ الدستور الاتحادي لماليزيا، ١٩٥٧. (نص رسمي صادر عن مكتب النائب العام في ماليزيا). <https://www.agc.gov.my> - راجع المادة ٤٤.
- ^٩ الدستور الاتحادي لماليزيا، ١٩٥٧. (نص رسمي صادر عن مكتب النائب العام في ماليزيا). <https://www.agc.gov.my> - راجع المادة ٤٣.
- ^{١٠} محمد صادق اسماعيل ، التجربة الماليزية، دار الناشر العربي ، مصر، ٢٠١٥، ص ٦٣.
- ^{١١} موريس ديفيرجيه ، النظم السياسية ، دار الهدى ، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٦٣.
- ^{١٢} الدستور الاتحادي لماليزيا، ١٩٥٧. (نص رسمي صادر عن مكتب النائب العام في ماليزيا). <https://www.agc.gov.my> - راجع المادة ٤٣.
- ^{١٣} موريس ديفيرجيه ، النظم السياسية ، دار الهدى ، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٦٣.
- ^{١٤} محمد صادق اسماعيل ، التجربة الماليزية، دار الناشر العربي ، مصر، ٢٠١٥، ص ١٥٤.
- ^{١٥} عبد اللطيف، صبري. "الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية - دراسة مقارنة." دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٩٤.
- ^{١٦} Ahmad, N. H., & Yusoff, R. (٢٠١٦). "Parliamentary Oversight on the Executive in Malaysia: An Overview" *Journal of Politics and Law*, ٩(٧), ٨٥-٩٢. <https://doi.org/10.5539/jpl.v9n7p85>
- ^{١٧} دستور ماليزيا الاتحادي (١٩٥٧)، (Federal Constitution of Malaysia): المواد الدستورية المنظمة لصلاحيات السلطة القضائية ودورها في الرقابة على أعمال الحكومة. النص الرسمي للدستور.
- ^{١٨} Harding, Andrew. *The Constitution of Malaysia: A Contextual Analysis*. Hart Publishing, ٢٠١٢, pp. ٢١٩-٢٣٠.